وزارة التجارة والصناعة

الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية

قرار رقم ٥٥ لسنة ٢٠١٨

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة المنوفية

والسوق التابع لها للعام المالى ٢٠١٥

رئيس القطاع المفوض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية وتعديلاته ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٠١٥ بتحديد الوزير المختص والوزارة المختصة فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية وتعديلاته ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٤٩٢ لسنة ٢٠١٧ بشأن التفويض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٩٤٧ لسنة ٢٠٠٦ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين واللائحة المالية والهيكل التنظيمى للغرفة ولائحة بدل السفر والانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة المنوفية جلسة ٢٠١٦/٢/٢٢ باعتماد الحساب الختامى للغرفة والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠١٥ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة فى ٢٠١٨/٧/٤ ؛

قـــــــرر :

مـادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة المنوفية والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠١٥ حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة والسوق معًا مبلغ ٧١٥٠٤٦١,١٠ ج (فقط سبعة ملايين ومائة وخمسون ألفًا وأربعمائة وواحد وستون جنيهًا وعشرة قروش لا غير) وبلغت جملة المصروفات للغرفة والسوق معًا مبلغ ٣٣٦٣٠٨٤,٨٤ ج (فقط ثلاثة ملايين وثلاثمائة وثلاثة وستون ألفًا وأربعة وثمانون جنيهًا وأربعة وثمانون قرشًا لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٣٧٨٧٣٧٦,٢٦ ج (فقط ثلاثة ملايين وسبعمائة وسبعة وثمانون ألفًا وثلاثمائة وستة وسبعون جنيهًا وستة وعشرون قرشًا لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠١٥/١٢/٣١ مبلغ ٢٣٦٩٩٨٠٨,٣١ ج (فقط ثلاثة وعشرون مليونًا وستمائة وتسعة وتسعون ألفًا وثمانمائة وثمانية جنيهات وواحد وثلاثون قرشًا لا غير) .

مـادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠١٨/٧/٤

رئيس القطاع

المفوض فى بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

أ/ محمود أحمد عبد المجيد